الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على دول المعبر
" دراسة تلك الآثار على جنوب ليبيا"

د. الفيتوري صالح السطي
عضو هيئة تدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة بني وليد *

ملخص الدراسة:

تسعى الدراسة لتسليط الضوء على الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية في مناطق الجنوب الليبي باعتبارها دولة عبور، والتي أخذت منحنيات تصاعدية خطيرة نظراً للانفلات الأمني، والانقسام السياسي، حيث تقع ليبيا بين منطقتين مختلفتين من حيث: الموارد والإمكانيات الاقتصادية والبشرية، والدول الغنية والفقيرة، والنامية والمتنامية، جعلتها دولة عبور ومقصد في آن واحد، أثر ذلك سلباً على الاقتصاد الليبي، وجعل الحالة الأمنية هشة تحت سيطرة عصابات الهجرة والتهريب والإرهاب، وتحولت ليبيا لدولة منتهكة السيادة، أضف إلى ذلك استنزاف مواردها الاقتصادية وتدمير مرافقها الحيوية، وانتشار كثير من الأمراض العضوية والثقافية، والتي لم تكن موجودة في المجتمع، وتساهم في التفكك الاجتماعي، وأحيا النعرة القبلية والعرقية المقيتة داخلياً، وفقدان الثقة مع دول الجوار الليبي، واتهمها بدعم الإرهاب العابر للحدود، وتدخل تلك الدول في الشأن الداخلي خارجياً .

الكلمات الدالة: *الهجرة غير الشرعية، دول الجوار، عصابات التهريب، الجنوب ليبيا، الآثار السلبية للهجرة، المجتمع الليبي .*

The Negative Effects of Illegal Immigration on the Border Countries
" Study those effects on southern Libya"

Abstract

The study seeks to shed light on the negative effects of the phenomenon of illegal immigration on the society in southern Libyan regions where southern regions are border crossings. Security breach and political division have considerably affected these border crossings. Libya is located between the two different regions in terms of resources, and economic and human capabilities where there are rich regions and poor ones. Libya is a crossing and destination country at the same time. Therefore, these matters have negative affected the Libyan economy and made the security situation fragile and has been controlled by the gangs of immigration, smuggling and terrorism, and then Libya has transformed into a non- sovereign state. In addition, Libya's economic resources are severely depleted, its vital facilities are destructed, as well as many organic and cultural diseases are spread that did not exist in the Libyan society before. Internally, racialism and tribalism are revived and the social fabric of this country is slowly disintegrating. Externally, the neighboring countries accused Libya of supporting transcontinental terrorism and these countries have actively intervened in Libya's domestic affair.

Keywords*: *Illegal immigration, Neighboring Countries, Southern Libya, Libyan Society, Smuggling gangs, Negative effect of immigration.

* أيميل alsati_1967@ahoo.com

مقدمة :

ظاهرة الهجرة ليست حديثة العهد، بل هي قديمة منذ عدة قرون، حيث بدأت مع تكوين الخارطة السياسية للعالم، ولم يكن ذلك يشكل جريمة، نظرا للحاجة دول المقصد للقوى البشرية، فبعد ما كانت سبباً في البناء والتعمير تلك دول أضحت هاجساً يؤرقها، كون لها آثار متعددة ومتنوعة، فضلاً عن ازدياد تلك الظاهرة بشكل لافت، ووقوع المهاجرين غير الشرعيين ضحايا لشبكات التهريب والاتجار بالبشر، إضافة إلى الارتباط بجوانب أخرى لا تقل خطورة عن الهجرة ذاتها.

ورغم المخاوف المهتمين بالهجرة غير الشرعية والمعلنة من الابتزاز والأمراض والسرقة والمخاطر التي يواجهها المهاجر، فإن المخاوف تزداد في مجتمعات أخرى على أمن الأفراد والجماعات؛ نظرا للارتباطات المحتملة للهجرة مع العديد من ظواهر الإجرام العالمي(كالمخدرات، الإرهاب، التطرف، تجارة البشر...الخ)، ومع ذلك تظهر تغيرات أخرى تهز وتنخر في نسيج كثير من المجتمعات تصل إلى درجة اضمحلال كيانات ومجتمعات، وولادة منظومات اجتماعية وسياسية جديدة وحدوث(تغير ديمغرافي).

تعد ليبيا تاريخيا بلد عبور للمهاجرين الأفارقة والأسيويين بسبب موقعها الجغرافي وقربها من أوروبا، لكن عمليات الهجرة تصاعدت بشكل كبير بعد سقوط النظام في(2011)، وأصبحت حدودها مستباحة، حيث يُشير التقرير الصادر عن الاتحاد الأفريقي (2017)، بأن منطقة غرب أفريقيا تشهد حركة ديناميكية مستمرة بتدفق المهاجرين الى دول الشمال(الاتحاد الافريقي، 2017)، وتمثل الهجرة الداخلية حوالي 84%، فيما تمثل النسبة 16%المتبقية الهجرة إلى الجنوب الأفريقي أو إلى أوروبا، كما تفيد الدراسات أخرى أن 80% من المهاجرين الذين يصلون أوروبا ينطلق معظمهم من ليبيا، واحتوي تقرير الصادر عن منظمة الدولية للهجرة أن عدد الأجانب المقيمين بصورة غير شرعية في ليبيا بلغ 617000 نسمة بنسبة 30% من إجمالي عدد السكان(ابوزيد، 2019)، لهذا أصبحت السواحل الليبية نقطة الانطلاق الرئيسة لهؤلاء المهاجرين، والذين يتم استغلالها بشكل كبير من قبل تجار البشر والتهريب من أجل الحصول على المال، كما تعرضت للاستغلال كقوة بشرية في الحروب من اجل تحقيق مكاسب سياسية وعسكرية ومادية تسهم في دعم مشروع التطرف والانقسام وبناء العصابات، والمليشيات والكيانات المسلحة التي لا تتبع الدولة(هشام، 2015).

تعتبر مناطق الجنوب الليبي أكثر المناطق تضرراً بتدفق المهاجرين غير الشرعيين قاصدين دول شمال المتوسط، ونظراً لما قامت به دول المقصد من الإجراءات تهدف إلى تأمين وحماية حدودها من المهاجرين عبر إقامة المراكز الإلكترونية للمراقبة وبناء جدار حدودي مجهز برادارات وأجهزة رؤية ليلية، وإنشاء وكالة متخصصة "فرونتكس" التي تعنى بحراسة الحدود والسواحل وتنسيق عمليات مشتركة داخل البحر المتوسط(عمليات صوفيا) لدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي، يقابلها في الطرف الجنوبي المتوسط تفكك في المنظومة الأمنية، وعدم السيطرة على الحدود، وانعدام مراقبتها، وقلة الإمكانات، ووجود أكثر من قوة تتنافس فيما بينها على الأرض، وعدم الاستقرار السياسي والأمني في دول (الربيع العربي)، استغلت من قبل المهربين والمهاجرين غير الشرعيين لتحقيق غايتهم واهدافهم بالوصول لشمال المتوسط(صلاح، 2018)، كما هو الحال في ليبيا، مما اضطر بعض المهاجرون إلى تغير آراءهم بالبقاء في ليبيا، وخاصة من لهم امتدادات قبلية، المستفيدين من حالة عدم الاستقرار السياسي والامني وغياب القانون، ونشاط التجار ومهربين البشر وعصابات إجرامية، كان لتلك المعطيات آثارًا سلبية على المجتمع الليبي وجب دراستها وتحديدها، والتعرف عليها، لذلك يهدف البحث لمحاولة ايضاح الأثار السلبية للمهاجرين على دول العبور متخذا ليبيا مثلا لدراسة تلك الأثار على المجتمع وما يترتب عليها من اضرار بدولة والنسيج الاجتماعي واللحمة الوطنية والحالة الامنية، ونظرا لأن معظم الدراسات تركز بالتحليل على المهاجرين وتأثرهم بالمحيط في دول المصدر والمقصد والحالة النفسية والصحية وحقوق

الانسان لهم، وتأثير المهاجرين على دول المقصد دون التركيز على دول المعبر والاضرار بالنسيج الاجتماعي والامني وخلق حالة من الفوضى وحالة من عدم الاستقرار، لذلك تنبع أهمية الدارسة كونها تركز على المعطيات السابقة وأثرها على الدولة الليبية ككيان سياسي مستقلة بحدوده الجغرافية، استوجب التركيز بدراسة الأثار السلبية للمهاجرين غير الشرعيين على دول المعبر وخاصة الجنوب الليبي وما ترتب من محاولة تغير في منظومة القيم والعادات، وإخلال بالمنظومة العسكرية والأمنية، وظهور عصابات وقوى مسلحة ودعم بشري لقوي التطرف التي جاءت بعد عمليات الفوضى التي اجتاحت المنطقة وجب دراستها، **لذلك تنطلق هذه الدراسة من إشكالية** دراسة الآثار السلبية للمهاجرين غير الشرعيين على المجتمع الليبي في مناطق الجنوب، وتحاول **الدراسة أن تجيب عن سؤال: ماهي الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي في مناطق الجنوب؟**، واعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، للتعامل مع الظاهرة وفهم طبيعتها والأحداث المؤثرة في المجتمع الناتجة عن حركة المهاجرين، واعتمادًا على النتائج والدراسات سابقة باستخدام المنهج التاريخي لسرد بعض الوقائع، للوصول لمحاولة معرفة وتحليل تلك الآثار على أهالي الجنوب الليبي، وما ينتج عنها من معاناة إنسانية، ولتحقيق ذلك يرتكز البحث على **محورين:**

المحور الأول: الهجرة غير الشرعية، تعريفها، أسبابها، وسبب اختيار ليبيا للمرور بها، والهجرة غير الشرعية في القانون الليبي.

يعتبر مصطلح الهجرة غير الشرعية كغيره من المصطلحات من العلوم الاجتماعية، والتي لم يتم الاتفاق على تعريف موحد لها، لذلك يتم تعريفها حسب نوع توجه الباحث، لذلك تعددت تعاريفها ونسرد بعضها، حيث عرفت بأنها انتقال الأفراد أو الجماعة من مكان لآخر بغرض الاستقرار لفترة طويلة بالمكان الجديد بشرط ألا تكون الإقامة محدودة(رمضان، 2009)،وعرفت أيضاً بأنها تسلل الأفراد أو الجماعات عبر الحدود السياسية لدولة أخرى والإقامة بها دون وثائق قانونية، تعبر فيها الى دولة المقصد للموافقة على القدوم والإقامة فيها لغرض العمل أو غير ذلك(الاصفر، 2010)، وعلى مستوى دولي تم تعريف الهجرة غير الشرعية في مؤتمر روما الدولي (1924) كل إنسان أجنبي يصل إلى بلد آخر طلبًا للعمل بقصد الإقامة الدائمة فيه(زروقي، 2009)، مما سبق نتوصل لمفهوم الهجرة غير الشرعية بأنها ترك الفرد او الافراد لمكان الإقامة بالبلد الاصلي والالتحاق بغيره بقصد الإقامة به او العمل لتحسين الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية أو لأي أسباب أخرى، دون موافقة الدولة المقيم فيها .

إحصاءات عن الهجرة عبر ليبيا :

أظهرت الإحصاءات بوصول نحو 20 ألف مهاجر للسواحل الإيطالية متعدّد الجنسيات للعام 2012، منهم 42.5% سوداني الجنسية، 11.8% تشادي الجنسية، 16.3% نيجيري الجنسية، بينما للعام 2013 بلغ عدد المهاجرين سبعين الف مهاجر غير شرعي، في حين أن في العام 2014 بلغ مئتين وسبعة آلاف مهاجر، منهم نسبة 80% من ليبيا، في حين كان عددهم في العام 2017 يفوق عشرين ألف مهاجر من كل الجنسيات، بينما قالت المنظمة الدولية للهجرة في تقرير للعام 2018، وجود أكثر من 669 ألف مهاجر غير شرعي في ليبيا من 41 جنسية مختلفة، يتركزون في أكثر من100بلدية، ضمن 554 مجتمعًا، كما أكدت المنظمة أن معظم المهاجرين من دول جنوب الصحراء، أغلبهم من النيجر والسودان والصومال وأريتريا واثيوبيا وغانا، وبعضهم من الكاميرون والغابون، وإن12٪ من العدد الإجمالي من النساء، و9٪ من الأطفال، وأكد التقارير أن معظمهم يتمركزون في الجنوب والغرب الليبي، ويستضيف الجنوب 20 ٪ من المهاجرين الأفارقة، و1% من المهاجرين الأسيويين(المنظمة الدولية للهجرة، 2018)، وهذا يؤكد أن معظم المهاجرين يمرون بمناطق الجنوب

الليبي والبعض يستقرون بها، كما أكدت الدراسات أن نسبة 45% من المهاجرين بالجنوب يتوافدون أسراً كاملة، ويعتبر ذلك أقرب للنزوح من الهجرة .

كيفية دخول المهاجرين لليبيا

أظهرت بعض الدراسات المسحية حول أسباب دخول المهاجرين ليبيا، حيث بينت أن 46% دخلوا عن طريق مهربين عبر الصحراء من الحدود البرية، بينما نسبة 13% دخولهم بطريقة شرعية بإجراءات رسمية غير أن إقامتهم انتهت ولم يجددوها، في حين13% تحصلوا على دعوة لزيارة أقاربهم، غير أنهم لم يرجعوا بعد انتهاء فترة الزيارة، ونسبة 18% تحصلوا على عقود عمل وجلب من الخارج وبعد انتهاء تلك العقد لم يرجعوا لبلدانهم، ومن ضمن الامور التي سهلت الدخول المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة لليبيا وجود حدود صحراوية يصعب مراقبتها بنسبة 13%، لذلك يُعتقد أن دخولهم كان سهلاً، في حين أكد نسبة 11% أن عدم وجود رقابة كافية من قبل الجهات الأمنية على الحدود الليبية من ضمن الأسباب التي سهلت لهم مهمة الدخول(المصراتي، 2014).

أسباب الهجرة غير الشرعية

تعددت الأسباب وتنوعت حسبما توصلت له الدراسات ولكنها اتفقت على مجموعة من الجوانب من أهمها:

أ– اسباب اقتصادية: تأتي البطالة والفقر وتذبذب وتيرة التنمية في البلدان النامية في مقدمة الأسباب الاقتصادية للهجرة، حيث بينت بعض الدراسات أن نسبة 40% من المهاجرين في مراكز الإيواء تمثلت اسباب قدومهم في سوء الأحوال المعيشية في بلادهم، ونسبة64% من الهاجرين يعانون من البطالة وقلة العمل، وتدني مستوى الأجور مقارنة بمثيلتها في شمال البحر المتوسط(مُحَمَّد، 2009)، بينما اظهرت دراسة أخرى أن الاسباب الاقتصادية لقدوم المهاجرين لليبيا بلغت80%، و1,5% تهديدات وجوانب امنية، و5% حروب أهلية، تلك الأسباب تأتي في أعلى سلم الأسباب الاقتصادية والأكثر تأثيرًا لترك المهاجرين أوطانهم والذهاب لوطن بديل، إضافة إلى ذلك أن دول الجوار لليبيا، والتي تقع خلف الصحراء هي دول فقيرة ومواردها محدودة وغير مستقرة، وفي المقابل أعداد السكان مرتفعة في ظل وجود خدمات متدنية، وتعاني من اضطرابات اقتصادية وعدم استقرار سياسي، ومعظم تلك الدول يعتمد أفرادها على مهن تتأثر بتلك الظروف سابقة الذكر كالزراعة والرعي (مُحَمَّد،2018)، غير أن تلك الموارد عاجزة عن سد حاجات الأهالي، نظرا لتأثرها بالظروف الأخرى كالتصحر والجفاف وتذبذب سقوط الأمطار، أثر ذلك على الأفراد بفقدان المحاصيل الزراعية وهلاك المواشي التي يربونها، فأصبحت تلك المناطق (طاردة للسكان)، لذلك يقوم السكان بالبحث عن البديل لتعويض تلك الخسائر، والوصول لمستوى عيش أفضل، وسعيًا وراء تحسين الأوضاع المادية والاقتصادية للفرد يقوم المهاجرون بترك بلدانهم والهجرة لأقرب الدول منها وذات امكانيات اقتصادية عالية منها ليبيا، ونظراً لمحدودية الإمكانيات المادية تتم الهجرة عبر مسالك غير قانونية، واتباع الطرق البرية والتي يكون له أثر عكسي على الأوضاع في ليبيا(حفيظة، 2018).

ب/أسباب اجتماعية: يرغب معظم من يعرضون أنفسهم للهجرة في طلب الرزق في تحسين أوضاعهم الاجتماعية باختصار الوقت في كسب المال، وبما أن معظمهم من الشباب الساعي نحو بداية تكوين أسرة والحصول على مسكن لائق، إضافة إلى توفير بعض الكماليات، وبناء حياة كريمة، ومستوى معيشي أفضل يضطرون للهجرة، كما لا يمكن تجاهل بعض حكايات مثيرة وأسطورية حول عملية الهجرة وما يترتب عليها من عملية نجاح فعلية، يتم تداولها على نطاق واسع بين أفراد تلك المجتمعات، دائمًا ما ينجذب الشباب للرغبة في الهجرة إلى قصة نجاح للمهاجرين، بينما لا يتم سرد قصص فشل لا تحصى لمهاجرين فقدوا حياتهم، وانتهت بمآسي وفواجع(أبوضية، 2016).

ت/أسباب نفسية: إن الأسباب النفسية تتمثل في الصراع بين الدوافع والرغبات المتعارضة والإحباط، وما يرتبط به من الشعور بخيبة الأمل والفشل والعجز التام، وعدم الاستقرار النفسي من أسباب غير واضحة تصب جميعها في عدم الرضا عن النفس والواقع المعاش، والقناعة بالقسمة والضجر من الحياة التي يعيشونها ومحاولة التغير، والتنافس فيما بين الشباب بما يملكون من أجل تحسين أوضاعهم المادية(الزهراء، 2012)، كذلك التأثر بما يسرده المهاجرون عند مجيئهم في زيارات لأوطانهم الأصلية، وما وصلوا إليه من ترف وتحسين أحوالهم المعيشية، وما شاهدوه من تقدم في الدول التي هاجروا إليها، مع رغبة لدى المهاجرين للهروب من الواقع وصعوبة العيش ورغبة في الاستكشاف والنظر لعالم آخر والسعي وراء الأحلام، ومن جانب آخر يستغل سماسرة حالة الضيق التي لدى بعض الشباب حول طبيعة الحياة في بلدانهم لتشجيعهم للهجرة، في ظل امتلائهم بشعور جارف بأنهم يستحقون أكثر مما هم عليه، وينظرون إلى مستقبل بلدانهم بتشاؤم مفرط، من أجل تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية(هيمبلمانّ، 2017).

ث/ الاضطرابات السياسية: في الواقع تعبر الهجرة غير الشرعية عن سخط على الاوضاع السائدة التي يعيشها المهاجرون في بلدانهم، فالدول المصدرة للمهاجرين تتسم في معظمها بالحرمان السياسي، ونظم الحكم التسلطية، وفقدان حرية التعبير والرأي والديمقراطية، وغياب حقوق الإنسان واحترام الحريات العامة، وعدم الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية والدولية(معمر، 2009)، والشعور بالاضطهاد والخوف من المصير المجهول، كلها أمور تدفع بالكثير من الأفراد والجماعات إلى الهجرة من بلدانهم الأصلية، للبحث عن ملجأ آمن ودول أكثر وضوحاً في مستقبلها بما تتحقق الكرامة الإنسانية وحرية الرأي والتعبير عن الذات والديمقراطية، ذلك يحاول الأفراد الهجرة بأي طريقة للخلاص من الواقع القائم والانتقال لعالم الخيال(رشيد، 2012).

ج/ وسائل الإعلام: تشكل وسائل الإعلام أداة فعالة ومهمة في إدارة أزمة الهجرة غير الشرعية، حيث يصور الإعلام بشكل مقصود أو غير مقصود بلدان المقصد على أنها الفردوس المفقود، والمساعدات التي تقدمها المنظمات الدولية للمهاجرين تعتبر مجزية مقارنة بما يتحصل عليه المهاجر في بلاده حتي حصوله على عمل(حمزة، 2011)، إضافة إلى تطور المجال الإعلامي الذي حول العالم إلى قرية صغيرة، جعلت قطاعات عريضة من شباب دول العالم الثالث على دراية بأنماط العيش في المجتمعات المتقدمة، بالمقارنة بما في بلدانهم، ومن ثم تزداد داخلهم الرغبة في الهجرة من أجل تحسين أوضاعهم، كذلك توفير أعمال هامشية في دول المقصد مثل الزراعة والبناء والتشييد والخدمات لأ يقدم الأوروبيون عليها، وتبقى فرصاً متاحة وبسيطة ولا تحتاج لخبرة أمام المهاجرين، كون معظمهم من محدودي التعليم(الريس، 2013).

ح/ فرض قيود على الهجرة: للحد من وصول المهاجرين غير الشرعيين قامت دول المقصد بفرض قيود وشروط على منح تأشيرة وموافقات الدخول إليها ساهمت بقدر ما في ازدياد أعداد المهاجرين من شرعيين لغير الشرعيين، وخاصة لما تبديه المجتمعات الأوربية من ضغوط بقيادة الأحزاب اليمينية المتطرفة للتضييق على الهجرة للحد منها(Khachami, 2000)والوصول لاتفاقيات موحدة على مستوى الاتحاد الأوربي، وتجسد ذلك في اتفاقية (شنقن)، تلك القوانين جعلت الشباب يسلكون الطرق غير الشرعية في سبيل الوصول إلى الأرضي الأوربية بأي شكل، مع تفضيل بعض أرباب الأعمال في تلك الدول المهاجرين غير الشرعيين على غيرهم نظرا لقلة الأجور وأعمالهم المؤقتة التي لا تتطلب ضمانات ولا تأمينات ولا عقود عمل، وما يترتب عليها من التزامات(الشجلاوي، 2019).

تلك الأسباب مجتمعة ساهمت في زيادة عدد المهاجرين عبر المنافذ البحرية والجوية، وخاصة أن ليبيا يتوفر بها للمهاجرين من خلال الفترة التي يبقى فيها المهاجر للاستراحة، وتجميع المال الكافي للسفر وتحديد أماكن انتقال المهاجرين لاكتمال الرحلة .

لماذا يختار المهاجرون ليبيا للعبور نحو أوروبا ؟

كانت ليبيا على مدار السنين بلد عبور تاريخي من معظم البلدان الفقيرة نحو الضفة الأخرى للبحر المتوسط، غير أنها زادت بعد أحداث2011 وسقوط القوى الأمنية والعسكرية، لذلك يختار المهاجرون عبور ليبيا لأوروبا دون غيرها، لمجموعة من الأسباب يمكن اختصارها في عاملين هما:

– **العامل الجغرافي** : يعتبر من العوامل المساعدة والمهمة في توسيع قاعدة الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا دون غيرها، في قلة أو انعدم وجود عوائق طبيعية، أسهم ذلك في جذب عديد من المهاجرين من مناطق مختلفة، حيث لا تبعد السواحل الليبية أكثر من (300)كم عن جزيرة (لامبيدوزا) الإيطالية، كما أسهم طول الحدود الليبية والتي يبلغ طولها (5500كم) في تسهيل عملية دخول المهاجرين، وذلك بصعوبة مراقبتها في ظل غياب الأمن وحرس الحدود، وفساد بعض الإدارات، ووجود نقص في الإمكانات المراقبة وتتبع المسالك الوعرة للمهاجرين(24فرانس، 2015).

– **العامل الأمني**: اتساع المسافات الحدودية يقلل من السيطرة الأمنية ومراقبة الحدود بشكل جيد، وخاصة في ظل وجود تضاريس مختلفة بين أرضي صحراوية وعرة، وأخرى شبه وعرة والمناطق الجبلية، مع قلة إمكانيات المراقبة الإلكترونية وغياب كوادر مدربين بشكل جيد، والانقسام السياسي، بوجود أكثر من حكومة ووزارة داخليا، وغياب السيطرة، وعدم وجود أداة المتابعة للخروقات الأمنية، ضمن ذلك لعديمي المسؤولية ومعدومي الضمير توفير حماية للمهربين، والعمل معهم بتسريب المعلومات الأمنية، في ظل وجود شبكات تهريب البشر ذات الإمكانيات العالية من أجهزة المراقبة والاتصالات، وتوفر المال للدفع بسخاء لاستقطاب ضعفاء النفوس من رجال الأمن المكلفين .

حيث بينت الأبحاث المهتمة بالأسباب التي ساعدت المهاجرين على الدخول لليبيا، أن نسبة47% من المهاجرين دخلوا بناء على فساد الذمم للسلطات الرسمية على الحدود، وتساهلها في تطبيق القانون، بينما أكد 18% أن نفوذ عصابات الهجرة والمهربين هي من ساعدتهم، في حين أكد 71% من العينة أن أقاربهم وأصدقاءهم ساعدوهم وسهلوا لهم الاتصال أو أتموا لهم الصفقة مع تجار الهجرة غير الشرعية لدخول ليبيا، في حين أكد 6% أن رجال الأمن ساعدوهم بالتنسيق بينهم وبين المهربين، وأكد 20% من المهاجرين أن التنسيق مع المهربين للهجرة تم من بلادهم(المصراتي، 2014).

القانون الليبي والهجرة غير الشرعية :

حدد القانون الليبي الهجرة حسب ما ورد بالمادة رقم (2010/19)، حيث أكدت باعتبار المهاجر غير الشرعي كل من دخل ليبيا وأقام بها بدون إذن أو تصريح من الجهات المختصة بقصد الاستقرار فيها أو العبور إلى دولة أخرى، كما اعتبر القانون الليبي كل من قام بإدخال أو نقل أو إيواء وإخفاء أو إخراج أو المساعدة في توفير أو إعداد وثائق سفر أو هوية مزورة للمهاجرين أو تنظيم أو مساعدة أشخاص آخرين بأي فعل من الأفعال السابقة يعد عملًا غير قانوني ويعاقب عليه القانون باعتباره مهربًا للهجرة غير الشرعية(الجريدة الرسمية، 2010).

المحور الثاني/ الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي

تعد ليبيا منطقة عبور للمهاجرين، حيث يقصدونها للأسباب سابقة الذكر من جنوب المتوسط إلى شماله، في حين يعتبرها البعض دولة المقصد للذين تنقطع بهم الأسباب لتوفر لهم فرص عمل أو يستقر بها لفترات محدودة لاستكمال الرحلة لبلد المقصد أو البقاء فيها، وبذلك يقيم فيها أعداد كبيرة من المهاجرين من مجتمعات مختلفة ومتنوعة حسب المنفذ الحدودي: مثلاً الحدود وبالمناطق الشرقية يعبرها مصريون وسوريون، ومن الغرب تونس والجزائر والمغرب، ومن الجنوب الأفارقة من الصومال وأرتيريا ودول جنوب الصحراء وهم الأكثر خطورة وتأثيرًا على المجتمع الليبي لما يتركوه من آثار سلبية، لوجود تباعد واختلاف في القيم والعادات والتقاليد بين بعض تلك المجتمعات والمجتمع الليبي، لذلك سيتم عرض وتحليل الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على الجنوب الليبي بقدوم أولئك المهاجرين والأثار المترتبة عليها:

– **الآثار الاقتصادية**: نظرا لقدوم المهاجرين بشكل عشوائي وغير منظم فإن ذلك يجعل عملية حصر وتحديد أعدادهم من الصعب إن لم يكن من المستحيل بشكل كامل، كون ذلك يتم خارج الإطار القانوني للدولة وخاصة في ظل الانفلات ألامني وسيطرة مجموعات مسلحة مفروضة على وزارة الداخلية ومحسوبة من قوات ألأمن (مليشيات) تتعامل مع عصابات تهريب البشر وتتجر بالمهاجرين، وبالتالي غياب وجود بيانات كاملة لدى القنوات الرسمية للدولة التي تهتم بالهجرة لكي توفر متطلبات المهاجرين .

كما أن الدولة تتكبد الكثير من المبالغ المالية في ملاحقة المهاجرين بدءً من القبض عليهم وحجزهم وإيوائهم وترحيلهم، كون أغلبهم لا يملكون المال ليتم ترحيلهم على حسابها الخاص، إضافة لذلك توفير السكن والطعام حتي يتم ترحيلهم، كذلك المنافسة الحقيقية للمهاجرين للعمالة النظامية، حيث إن المهاجر غالباً ما يرضى بمبالغ زهيدة من الأجر للقيام بأي عمل لا يرضى العامل المقيم بطريقة نظامية القيام به، وبذلك تظهر مشكلة أخرى لا تقل خطورة عن المشكلة الأولى، بقيام بعض المواطنين باحتواء أصحاب المهن والحرف من المهاجرين، مع عدم إدراك المواطن لخطورة القيام بالتستر واستخدام تلك الفئة، إذ إنه قد يكون بينهم مجموعات أجرامية أو مصابين بالأمراض المعدية.

الآثار الأمنية:العملية الأمنية هي محور عملية التنمية في أي دولة، تتأثر بما يتبعها من نجاح أو إخفاق، أي خلل في المنظومة الأمنية يزيد من عمليات تفشي الإجرام، فوجود المهاجرين من غير إجراءات ثبوتية وبطرق غير رسمية، يجعل من بينهم من ذوي السوابق ومطلوبي للعدالة في بلدانهم في قضايا قتل وثأر وتصفيات عرقية، واتجار بالممنوعات من ذوي السوابق وغير ذلك، حيث أفادت التقارير الصادرة عن "مكتب النائب العام" بإصدار أوامره بالقبض على أكثر من 800 شخص من جنسيات مختلفة متهمين في أكثر من 200 واقعة بالأراضي الليبية متنوعة من الاتجار بالمخدرات، والبغي الى جرائم القتل العمد(محفوظ، 2017)، كذلك لا يمكن حصر جرائمهم إلا بعد ارتكابهم للفعل الإجرامي نظراً لعدم حصرهم المسبق، كما تبين أن معظم الحوادث التي يكون فيها المهاجرون من الجنسيات الإفريقية طرفًا بدافع السرقة أو المشاجرة يكون القتل أو الإعاقة دائمة أحد نتائجها كونها مجموعات، وهذا نتيجة لما واجهه في السفر من ظروف حولتهم لأفراد عدوانيين وفي حالة نفسية غير مستقرة، فمن خلال مراكز الشرطة والتقارير الصادرة عنهم تفيد بارتفاع جرائم القتل العمد التي تُسجل ضد المهاجرين(أبوحلالة، 2007).

غير أن العامل الأمني الأهم وهو انضمام بعض المهاجرين للتنظيمات الإرهابية نظراً للعوز والحاجة مقابل إغراء تلك المجموعات(أميني، 2019)، حيث لوحظ في السنوات الأخيرة بعد عام 2013 تنامي تلك المجموعات بمختلف مسمياتها وأهدفها لاستقطاب شباب المهاجرين أغلبهم من الأفارقة (الباز، 2018)، من المعوزين ومحدودي التعليم، حيث تضم تلك المجموعات الإرهابية جنودًا من دول كالصومال وتشاد والسوان والنيجر والجزائر وتونس ومصر وليبيا، وتلك المجموعات وجدت ضالتها فيهم، حيث أسهمت تلك الجماعات في استنزاف موارد الدولة وإهدار المال العام، وذلك بالهجوم على الحقول النفطية، وتدمير منصات إنتاج النفط وآبار البترول وحرق المعدات

والأجهزة والمحولات الكهربائية، كما حدث في حقل زلة والفيل والشرارة، وتدمير آبار المياه للنهر الصناعي الذي يوفر مياه لمعظم مناطق الشمال(ش، 2019)، وفي بعض الأحيان بالتهديد بتفجيرها مقابل تنفيذ مطالبها، إضافة إلي خطف المهندسين الأجانب الذين يستكملون بعض المشاريع الاستراتيجية مثل "محطة أوباري الكهربائية" والتي أنشئت من أجل تقليل معاناة أهل الجنوب بتوفير الطاقة الكهربائية، والعائق الأمني الآخر الأكثر خطورة تجمع تلك المجموعات المسلحة التي تضم بين صفوفها أعدادًا من المهاجرين للوقوف أمام الجيش ووقف التقدم في عمليات فرض الأمن التي تمت بالجنوب ووسط ليبيا(عيسى، 2017)، ناهيك عن الهجوم وعدم استتباب الأمن الذي تعرضت له العديد من مطارات الجنوب، بالقيام بعمليات الدمار الممنهجة التي تعرضت لها بعد 2011 وخروجه خارج الخدمة(اخبار ليبيا 24، 2019)، ذلك أدى إلى زيادة معاناة أهالي الجنوب نظرا لبعد المسافة عن مراكز الخدمات الاساسية التي يحتاجها المواطن للعلاج او الدراسة...وغيرها، نظراً لمركزية وجود المؤسسات في العاصمة فقط، جعلت عملية التنقل صعبة مع نقص في الوقود وعدم صلاحية الطرق، زاد معاناة الموطنين بالانتقال نحو الشمال، كما تبينه من التقارير الصادرة عن الجهات الامنية أن القوات المهاجمة كان معظمها من قوات أجنبية تضم شبابًا من الهجرة غير الشرعية، تتبع التيارات الدينية التي لا تعترف بالكيانات السياسية(صحيفة المرصد الليبية، 2019).

كما بينت بعض التقارير الأمنية أن المهاجرات غير الشرعيات اللاتي لا يجدن عملاً شريفًا يقمن بتعويض فترة التعطيل من خلال الكسب السريع غير المشروع بارتكابهن الجرائم غير الأخلاقية بالإتجار في البغي والمخدرات، وامتهان السحر والشعوذة .

– **الآثار الصحية**: نظرا للاهتمام الصحي والمتابعة فإن كثيرًا من الأمراض لم تكن معروفة في ليبيا، مثل مرض التهاب الكبد الوبائي، والايدز والدرن، ومرض السل، وإن كانت موجودة فإنها حالات لا تذكر ومحصورة لدى وزارة الصحة، ولكن مع قدوم المهاجرين الأفارقة خصوصًا تفشت تلك الأمراض بشكل كبير إضافة إلى لأمراض الجلدية نظرا لعدم خضوع المهاجرين للكشوفات الطبية، وخاصة أن معظم المهاجرين يتم تشغيلهم من قبل المواطنين في المخابز والمزارع والمطاعم نظرًا لأن أجورهم قليلة مقارنة بالعمالة الوافدة بطرق شرعية(الحوات، 2007)، ونظرا للممارسات الغير أخلاقية تظهر أضرارًا صحية في غاية الخطورة لا يقتصر خطرها على المهاجرين أنفسهم، بل تتجاوزهم إلى المجتمع المحيط بهم، ومن ذلك أمراض (الإيدز، السيلان، الزهريّ) وغيرها، وأفادت بعض التقارير الصحية المعنية بالمهاجرين التي أقيمت على عينة من المهاجرين غير الشرعيين بليبيا، أن نسبة38.3% من عينة الدراسة مصابون بمرض التهاب الكبد، و16,7% مصابون بالإيدز(الترهوني، 2016) .

– **الآثار الاجتماعية**: يظهر ذلك من خلال المهاجرين الأفارقة خصوصًا في الاختلاف والتباين العميق في العادات والتقاليد في ظل تعدد وتنوع أعراق وأديان المهاجرين، والتي لها تأثيرها في تغيير النسيج الاجتماعي، بتكتل تلك المجموعات القادمة لليبيا وتكوين تجمعات عشوائية تبدأ على أطراف المدن وسرعان ما تكبر تلك التجمعات لتكون مناطق عشوائية من المباني المكونة من الصفيح لا تحوي على صرف صحي ولا مخططات سكنية، بينما عبارة عن عشش من القش والصفيح وشوارع وممرات ضيقة يمر بها مجري للمجاري ومياه الصرف يتكون في نهايتها بركة تصبح مكان لتعشيش البعوض والحيوانات الضالة ومنطلق للأمراض، تلك التجمعات العشوائية يجتمع بها المهاجرون من اعراق مختلفة، وتكون لهم عادات وتقاليد تكون دخيلة على المجتمع الليبي، وتصبح تلك الأماكن ملائمة لانتشار الرذيلة والجرائم الغير أخلاقية، كما تعتبر بؤرة صراع للقيم والعادات للجنسيات المختلفة، مما يؤدي في معظم الأحيان إلى التصادم والعنف ويزيد من الكراهية والحقد فيما بينهم(على، 2016).

كذلك من المشاكل التي يخلقها المهاجرون ولها نتائج سلبية عدم اندماجهم في المجتمع، حيث تواجههم صعوبات معقدة في التكيف الاجتماعي مع المجتمع الليبي، كذلك ينظر المجتمع لهم على أنهم لصوص أو متطرفون، ويساعد في تفاقم هذه المشكلة التناول الإعلامي لهؤلاء المهاجرين وتكوين الصورة غير الإيجابية لدي المواطنين، حيث يتم الخلط بين الهجرة والإجرام والتطرف(Publications, 2001).

– التأثيرات السلبية للمهاجرين على المكون الاجتماعي :

تعد الهجرة من ناحية اجتماعية من أهم العوامل المؤثرة في نمو السكان، وتؤثر في التغيير الديموغرافي للسكان إضافة إلى العاملين الرئيسين (أعداد المواليد والوفيات)، غير أن الهجرة تعد الأقل أهمية في الحالات العادية، ولكن يكون لها تأثير بشكل كبير في حالات الحروب أو اللجوء الجماعي والكوارث الطبيعية، وهذا ما ينطبق على الحالة الليبية والتأثيرات التي حدثت في مناطق الجنوب، في ظل غياب المجتمع الدولي متمثلة في المنظمات المختصة بالهجرة عن المساعدة، حيث أكدت بيانات مسحية حول دراسة المهاجرين غير الشرعيين أن 40% منهم يفضلون البقاء في ليبيا ولا يريدون العودة لبلدانهم، بينما60% يريدون العودة لبلادهم من فترة لأخرى(المصراتي، 2014، صفحة 219)،أدى ذلك لظهور العادات والتقاليد التي تعتبر جديدة على المجتمع الليبي، ولا تتماشي مع العادات والقيم الدينية للمجتمع الليبي، من ما يزيد من حالة التصادم.

إضافة إلى ذلك فإن بعض المهاجرين من الدول التي لها امتدادات قبلية في ليبيا يحيون بعض النعرات القبلية القديمة ويتطرقون لقصص ثار ومعارك ومجازر طواها التاريخ، وخاصة في مناطق الجنوب، تلك المعطيات ولّدت النزاعات القبلية التي اندلعت خلال 2012 عبر الحدود الجنوبية لليبيا الكثير من القلق بين صفوف بعض القبائل، منها على سبيل المثال التبو والطوارق، التي لجأت إلى الاستعانة بأقاربهما من دول الجوار من أجل مساعدتهم في الهيمنة والسيطرة وتكوين كيانات عسكرية، أصبحت تنافس فيما بينها يأخذ شكلًا تصاعديًا، مما اضطر بعض القبائل لاستقطاب أعداد من المهاجرين من نفس امتدادهم القبلي والاستقرار بمدن الجنوب، في وجود أماكن للسكن والإقامة من مشاريع الاسكان التي اقامتها الدولة في السابق ولم يتم توزيعها على القاطنين، مع انعدام سيطرة الدولة على الأمن وتوفر السلاح وانتشاره دون رقيب، وفي الطرف الآخر (بلاد المصدر) تواجد أعداد كبيرة من الشباب عاطلة عن العمل تم استقطابهم وإغرائهم بالمال بدفع مرتبات مجزية بدعم الحكومات المتعددة والمتنافسة لاستغلالها من أجل توزيع سيطرتها داخل الوطن، في حالة نقص أو تأخر دفع المرتبات من الابتزاز وفرض الإتاوات والغرامات على القاطنين والمسافرين من مستعملي الطرق بين مدن الشمال والجنوب أو على أهالي الجنوب أنفسهم وفي بعض الاحيان يضطر المهاجرون من أجل المال ألي تفكيك المصانع وممتلكات الدولة وبيعها، وخير مثال على ذلك ما حدث بمدينة مرزق وأتراغن خلال فترة ما بعد 17 فبراير.

– الآثار والجرائم الغير أخلاقية: تعتبر الجرائم الغير أخلاقية من أبرز الجرائم التي يرتكبها بعض المهاجرين غير الشرعيين، نظرا للحاجة الملحة للمال، وذلك بتتبع الطرق غير الشرعية للكسب السريع، وتتمثل في الممنوعات من المخدرات بكافة أشكالها، حيث يقوم البعض ممن أمتهن هذا النوع من العصابات الإجرامية بترويج بضاعتهم من خلال وسطاء من جنسيات مختلفة، وقد أسفرت الحملات الأمنية في العديد من الأحياء وأماكن إقامه المهاجرين عن اكتشاف عديد من الجرائم، منها: الدعارة وبيع الخمور والحشيش والحبوب المخدرة، إضافة إلى ذلك يقومون بالخطف والابتزاز من أجل الحصول على المال، والادلة كثيرة على ذلك ، حيث تم خطف عديد من الأفراد والمطالبة بدفع مبلغ ضخم يفوق النصف مليون دينار ليبي مقابل الإفراج عنهم، وفي بعض الأحيان تحدث كوارث بأن يتم تصفية الرهينة بعد استلام الفدية، كما حدث في منطقة أم الأرانب في الجنوب الشرقي لمدينة سبها(جوهر،2019).

ومن بين الجرائم التي يمارسها المهاجرون نظرا لحاجة المهاجر في تأمين المال جرائم التزوير، حيث يحترفون تزوير العملات والأوراق الثبوتية مثل تزوير الإقامات والأوراق الرسمية كالبطاقات الشخصية وجوازات السفر وغيرها من الأوراق الرسمية، لأن ذلك يساعدهم في جني الأموال والربح السريع.

– **فقدان الثقة مع دول الجوار**: في جانب اخر أفادت التصريحات من قبل مسئولين بدول المنطقة باتهام ليبيا بتصدير الإرهاب من خلال رجوع المهاجرين غير الشرعيين لبلادهم أو انتقال المهاجرين حاملي التوجهات الدينية المتشدد، حيث أعلنت قيادة أركان الجيش التشادي أن قواتها أسرت أكثر من 250 "إرهابيا بينهم أربعة من القادة إثر دخول قافلة من المسلحين لأراضي تشاد قادمين من ليبيا في يناير 2019، وأن الجيش التشادي مستعينًا بالقوات الفرنسية قد دمر قافلة المرتزقة التي تحوي أكثر من أربعين آلية، كما صودرت مئات الأسلحة المتنوعة، وهذا يؤكد انتشار بؤر للمجموعات المسلحة، والتي تحوي في صفوفها هجرة غير شرعية وانتقالها لدول الجوار لتتحول ليبيا لدولة مصدرة للإرهاب والعنف(فرنسا24، 2019).

وقد أدى عجز ليبيا السيطرة على حدودها إلى مشاكل كبيرة بالنسبة إلى جميع جيرانها، فتهريب الأسلحة والبشر عبر الأراضي الليبية يرجع لمساعدة المهاجرين وجماعات تهريب البشر وعلاقاتها الوثيقة بشبكات الإجرام المنظم، وتَبْرُزْ صعوبة هذا الوضع بشكلٍ خاص في دول الجوار الليبي (تشاد ومالي والسودان والنيجر) لكونها يوجد بها مجموعات انفصالية من أعراق مختلفة، حيث يقوم متمردون من قبائل (التبو والطوارق وإقليم دارفور) بالتحالف مع الجماعات الارهابية المتشددة في ليبيا والتي نمت بشكل كبير نظرا للفراغ السياسي والامني، حيث أعلنت الحكومة النيجرية أن قبائل من الطوارق تحاول السيطرة على الجزء الشمالي من البلاد باستخدام الأسلحة وأفراد قادمين من ليبيا، كل هذا يؤثر سلباً على أمن دول الجوار وعلاقات التآخي والترابط معها(بيتركول، 2012).

– **استنزاف موارد الدولة**: ما من حكومة ليبيةاستطاعت السيطرة بشكلٍ كامل على حدودها وإيقاف أعمال التهريب التي تمر بها، إذ ببساطة لم تتوفر الحوافز للقيام بذلك على الإطلاق، سواء بالنسبة لمسؤولي الحكم المحلي أو لأهالي مناطق الجنوب، بل إن إهمال الحكومة لأهل الجنوب، دفعهم للانخراط في التجارة غير الرسمية والتهريب، كما كان مسؤلو الحكم المحلي، الذين كانوا يحرمون من المكافأة نظير الأعمال التي يقومون بها في وظائفهم الحكومية، يشاركون في الاعمال غير القانونية كالتهريب والاتجار بالممنوعات وغيرها بسبب الإغراءات المالية والأرباح التي يحققونها من التجارة الغير مشروعة.

ان قيام الدولة وسيطرة القوى الأمنية بشكل فعال يقلل الفرص على الانتهازيين من المهربين، ويجعلهم معرضين للقبض عليهم لمحاسبتهم وتطبيق القانون وترحيلهم إلى بلدانهم، لذلك تقف ضد تفعيل المؤسسات الأمنية، هذا ما حدث لبعض المليشيات المحسوبة على التبو في مدينة مرزق في مواجهة قوات الجيش الليبي التي أرادت فرض الأمن في تلك المنطقة، حيث وقفت وبتحريض من قوى داخلية من مهربي البشر والسلع الغذائية والقوى المسيطرة على مناجم الذهب في الجنوب بالوقوف ضد سيطرة قوات الجيش الليبي وفرض الأمن، مما أدى لحدوث فوضى أمنية في المدينة وحدوث مواجهات تم خلالها زهق عديد من الأرواح وتدمير عدد من المنشآت، غير أنهم اضطروا للانسحاب إلى داخل الحدود التشادية (شبكة الرائد الاعلامية، 2019).

– **تغيير في التركيبة الاجتماعية**: تؤدي الهجرة غير الشرعية عموماً إلى تغيير في التركيبة الاجتماعية لكل من دول (المصدر/ العبور/ الاستقبال)، مما يؤثر سلباً على التركيبة الاجتماعية للمجتمع، فكثير من القبائل والتي لها امتدادات هاجرت الى ليبيا أدت لتغير

ديموغرافي في المجتمع، ونتج عنها بعض المشاكل كما حدث في منطقة مرزق من قبل قبائل التبو والتي خلقت حساسيات مع مكونات اجتماعية اخري، كما حدث لقبائل التبو وقبائل اولاد سليمان او مع الاهالي لمنطقة مرزق وغيرها والتي أتهمت بجلب أعداد كبيرة من نفس القبيلة من خارج ليبيا ليستقروا في المدينة والضغط على السكان الأصليين للانتقال لمدن أخرى(Mezran & Varvelli, 2017).

– **نشاط ورواج عصابات تهريب الهجرة غير الشرعية:** تعد الهجرة غير الشرعية نشاط لمجموعات التهريب المحلية المرتبطة مع عصابات دولية بازدياد نشاطها وتهريب المهاجرين من ليبيا إلى السواحل الأوربية خلال العام 2016م حيث تصل أرباحها إلى ما لا يقل عن 30 ألف جنيه إسترليني لكل مجموعة من المهاجرين، وفي لقاء لأحد المهربين أفاد بأنه يحصل على مئة جنيه إسترليني من كل مهاجر مقابل عبور نقاط التفتيش التي تقيمها المجموعات المسلحة المختلفة على طول الطريق من سبها حتى منطقة بني وليد، وينقل نحو 75 مهاجرًا كل أسبوع، وبذلك أسهمت الهجرة غير الشرعية في ازدياد أرباح من يمتهنون التهريب، نظراً لأنها أكثر دخلاً مقارنة بالأعمال والحرف التي يمتهنونها(وكالات ايوان ليبيا الاخبارية، 2017)، مع وجود عوامل أخرى مثل نقص السيولة وعدم الانتظام في دفع المرتبات، إضافة إلى قلة المرتب مقارنة بما تعرضه مجموعات التهريب، وأكد أحد المهربين أنه يمكن إنجاز العمل عن طريق رشوة عناصر المجموعات المسلحة الموجودة في نقاط التفتيش على طول طريق العبور بالمهاجرين حتي أماكن تجميع المهاجرين في شمال المتوسط(أفيرز، 2018).

– **تكوين جماعات تهريب عابرة للحدود:** من ضمن التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية والإرهاب، يعتبر الجنوب الليبي منطقة عبور لجماعات تهريب السلاح والمخدرات في الصحراء الإفريقية الكبرى وشبكات التهريب والإجرام، كما تشير تقارير أمنية .

إن ما تخشاه العديد من الدول هو نشاط الجماعات الإرهابية وتحركها عبر الحدود، خاصة بعد طرد تنظيم "داعش" الإرهابي من جميع المدن الساحلية الليبية وتوجهه إلي المناطق الصحراوية الجبلية الوعرة، مع وجود انتشار الجماعات الإرهابية في المناطق الأفريقية الأخرى في مالي وتشاد والنيجر، وهذا يؤدي إلى تدخل تلك الدول في الشأن المحلي كضربة استباقية لمحاربة الارهاب(البلد،2019) .

– **عملية انتقام ولدها المهاجرون في الجنوب:** من بين ما ولده المهاجرون بمساعدة بعض المتشددين المحليين عملية الانتقام وشق النسيج الاجتماعي في الجنوب، تلك القبائل في السابق بينها لحمة وتآلف، غير أنه بمجيء المهاجرين وبقائهم في بعض المناطق وانضمامهم للمجموعات المتشددة، بدأت في محاربة المدن والقبائل التي تخالفها الرأي أو تقف في طريقها في ظل عدم وجود دولة قوية مسيطرة، ومن أمثلة ذلك ما حدث في مدينة تراغن، برفض سكان تلك المناطق استقبال قبائل التبو المهاجرة من خارج الحدود الليبية، حيث تعرضت لهجوم شرس من التبو الوافدين وتم حرق عدد من البيوت والقتل والسرقة والنهب، وكانت بداية المشكلة هجوم بعض من التبو بدعم من المهاجرين للاستيلاء على المساكن التابعة (للإسكان العام) غير المستكملة في منطقة (تراغن) في العام 2012(طاهر، 2011)، وتعود تبعيتها لأهالي المنطقة، بعدها تجمع الأهالي لطرد المهاجمين، غير أنهم قاموا بحشد أنفسهم مرة أخرى في مجموعة أكبر مزودة بالسلاح وحدث تصادم أدى لوقوع أضرار من الطرفين، كذلك قام مهاجرون من تشاد يعتقد أنهم يتبعون للمعارضة التشادية بالهجوم على أحد المعسكرات بنفس المدينة بسيارات مصفحة، تم خطف 6 أفراد من المعسكر، وقتل شخص واحد و13 جريحًا والاستيلاء على 22 سيارة مسلحة وحرق باقي الآليات داخل المعسكر حسب الإحصاءات(الابيرش، 2017)، وأكد نفس المصدر أن الغرض من الهجوم هو تفريغ القوة العسكرية من المعسكر ؛لأنه يعتبر المعسكر الأقوى في حوض فزان، ويمتلك العدد الأكبر من الأسلحة، وتصدى فيما سبق للهجرة غير

الشرعية، وعلى غرار ذلك حدث عديد من المناوشات والتصادمات التي أدت إلي شرخ في النسيج الاجتماعي بين مناطق الجنوب، حيث تم حصر الأضرار نتيجة تلك التصادمات بحوالي 11 قتيلًا وأكثر من 200مخطوف(المرصد، 2017)،يتهم بهم المهاجرون غير الشرعيين(Carnegie,2018).

كما انخرطت تلك المجموعات المسلحة وأغلبهم مهاجرون غير شرعيين في أنشطة مراقبة الحدود ومتابعة المهاجرين لتجميع الأموال لصالحها، إضافة إلى ذلك تعمل من أجل السيطرة على طرق التجارة والتهريب لكسب المال والمساهم في زيادة التهريب(كارنيغي، 2012).

– **تورط المنظمات الإرهابية في الاتجار بالمهاجرين**: سيطرت المجموعات الإرهابية على العديد من مناطق الجنوب في ليبيا، نظرا للفراغ الأمني وتشتت القوى السياسية، وتلك المجموعات زاد احتياجها للأموال لتوفير المعدات العسكرية والأغذية من أجل فرض سيطرتها، وهي متورطة بشكل كبير في عمليات تهريب المهاجرين غير الشرعيين مباشرة أو بتوفير الحماية للعصابات التي تنفذ مثل تلك العمليات مقابل حصولهم على المال، وبينت بعض التقارير أن أرباح تلك العمليات تصل إلى خمسمائة مليون دولار سنويًا نصيب كل طرف، كما بينت مصادر أخرى أن السلطات الإيطالية حددت أربعة تنظيمات رئيسية هي التي تتحكم في عمليات تهريب الهجرة غير الشرعية في جنوب ليبيا(هشام، 2015) .

– **التدخل الخارجي**: من بين آثار الهجرة غير الشرعية تدخل الدول في الشأن المحلي وانتهاك سيادة الدولة، وذلك بقصد التعامل مع الأعيان والمجالس المحلية دون الإذن من الحكومة بقصد محاولة إيقاف الهجرة غير الشرعية، مما يعتبر انتهاكًا للسيادة المحلية؛ حيث قامت بعض الدول بالتعامل مع الأعيان والمجالس المحلية مباشرة دون الرجوع للجهات الرئيسية للدولة، مما يجعله انتهاكًا للحكومة ومؤسساتها، منها على سبيل المثال تعامل الحكومة المالطية المتمثلة في رئيس وزرائها "جوزيف موسكات" مع قبائل الجنوب الليبي بادعاء وجود حل لأزمة الهجرة غير الشرعية؛ حيث أشار على هامش اجتماع أوروبي عقد في فبراير 2018، بأن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى التعاون مع القبائل لإيجاد حلول للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون إلى إيطاليا(العرب، 2017)، وفي نفس السياق قدمت فرنسا الدعوة لبعض القادة المحليين بالجنوب الليبي للتباحث والتشاور معهم دون تنسيق مسبق مع الحكومة الليبية(الكميشي، 2017) .

الخلاصة:

ركزت الدراسات المهتمة بالهجرة غير الشرعية على جانبين أولهما: حالة المهاجرين الصحية وحقوقهم الإنسانية وحمايتهم من الابتزاز والنصب والاستغلال، وثانيهما: الاهتمام بدول المقصد والأضرار الناجمة عن المهاجرين، دون التركيز على دول المعبر والتركيز على الاثار الجسيمة التي يتسبب بها المهاجرون بتلك الدول .

تأثرت ليبيا كثيراً كونها دولة عبور، وعدم اهتمام دول المصدر بمعالجة أسباب الهجرة، وعدم اهتمام دول المقصد بكبح المهاجرين من الوصول إليها، عن طريق المراقبة القوية وتتبع المهاجرين، لتكون دول العبور هي المتأثر الأكبر وخاصة عندما تكون دولة مثل ليبيا كانت قد تعرضت لتدمير ممنهج أعقب أحداث 2011، وتحولت من دولة قوية إلى دولة مخترقة السيادة، ليظهر فيها العديد من المشاكل والآثار السلبية التي سببت شرخًا في النسيج الاجتماعي، وتهالك الجانب الاقتصادي وتدمير المطارات وشركات النفط ومصادر ضخ المياه للشمال، وانتشار الأمراض التي تحتاج لكثير من أجل علاجها، والجريمة وتكوين العصابات لتنتهك السيادة، وتصبح ليبيا مقسمة لأقاليم تحت سيطرة مجموعات أجنبية لها غايتها وأهدافها السياسية والاقتصادية .

توصيات الدراسة :

– توصي الدراسة بالسعي لإنشاء شبكات لتبادل المعلومات بين الباحثين والعلماء في مجال الهجرة بين دول المنشأ والمعبر والمقصد، وإشراك المنظمات الدولية، وتفعيل الاتفاقات الإقليمية والثنائية بين ليبيا ودول الجوار في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وعلى رأسها الاتفاقات المبرمة مع إيطاليا ودول جنوب الصحراء الأفريقية والمغرب العربي، بخصوص تبادل الخبرات والمعلومات، ومراقبة الحدود المشتركة، وإنشاء منظومة مشتركة لتتبع المجرمين والمطلوبين جنائياً والعصابات المهربة للبشر، والتي تهديد أمن الدولة.

–التأكيد على ما أوصت به إحدى الدراسات بإنشاء استراتيجية لتأمين الحدود بتفكيك شبكة المصالح الاقتصادية المحلية الموجودة لدى قبائل الحدود في ليبيا، بالتصدّي للقضايا المجتمعية من أهمها قضية المواطنة، وتحديد هويه المقيمين، والعمل على تفعيل الرقم الوطني وعدم التهاون في تنفيذه .

– مراجعة التشريعات الليبية، التي تنظم الهجرة غير الشرعية بما يكفل تشديد العقوبات على المخالفين والعصابات الإجرامية، وعصابات تهريب البشر،وإعادة هيكلة قوات حماية الحدود بشكل احترافي، وتمكين الجيش ليقوم بمهمة مراقبة الحدود، وتكثيف الجهود مع دول الجوار .

على مستوى المؤتمر توصي الدراسة بإنشاء مركز دراسات للهجرة غير الشرعية بجامعة سرت تابع لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، يهتم بدراسة مشكلة الهجرة غير الشرعية وأثارها على دول المعبر، وكيفية معالجتها .

مراجع الدراسة

اولاً/ مراجع العربية

(1) الوثائق

الاتحاد الافريقي. (أغسطس 2017). تقييم إطار سياسة الهجرة في أفريقيا التابع للاتحاد الأفريقي. اديس ابابا: الاتحاد الأفريقي، متاح على الرابط//
https://au.int/sites/default/files/newsevents/conceptnotes/32718-cn-1._concept_note_arabic.pdf

الجريدة الرسمية. (15 يونيو، 2010). بشأن الهجرة غير الشرعية. الجريدة الرسمية.

المنظمة الدولية للهجرة،(2018). بيانات عن الهجرة غير الشرعية في ليبيا.https://bit.ly/2E5hND7.

منظمة العفو الدولية، (2012). ليبيا سيادة القانون ام حكم المليشيات. طرابلس: منظمة العفو الدولية.

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، (2012)، بيتركول– فوضى خطوط الحدود؟ تأمين حدود ليبيا، من موقع الصدى الاخبار، https://bit.ly/2VuVKx9، تاريخ الاسترداد 8 أغسطس 2019 .

(2) مجلات والدوريات

الاصفر، احمد عبد العزيز، (2010)، "مكافحة الهجرة غير مشروعة: الانتشار والاشكال والاساليب"، جامعة نايف للعلوم الامنية، السعودية.

الترهوني، هاني، (2016)،" الهجرة غير نظامية في ليبيا"، مجلة شؤون ليبية، ليبيا، العدد الاول.

جريدة العرب، (2017)، "قبائل الجنوب الليبي ورقة إيطاليا الأخيرة للحد من الهجرة غير الشرعية"، جريدة العرب، العدد10591.

حفيظة، عزوز بوهالي، وآخرون، (2018)، "مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال وسائل الإعلام: دراسة تحليلية لجريدة الشروق"، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر،العدد42.

رمضان، محمد، (2009)، "الهجرة السرية في المجتمع الجزائري– الابعاد وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي "دراسة ميدانية"، مجلة العلوم الانسانية، (السنة السابعة،العدد43).

الريس، أحمد محمد، (2013)، "الإعلام والهجرة غير المشروعة، المؤتمر العلمي الرابع، طنطا: الجامعة طنطا.

زروقي، إبراهيم، (2009)، "الهجرة السرية والامن القومي: دراسة في الانعكاسات الاستراتيجيات الموجهة– المجتمع الجزائري نموذجًا"، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية، الجزائر: جامعة تلمسان.

الشجلاوي، سامي محمود، (2019)،"الهجرة غير الشرعية من دول افريقيا إلى أوروبا : أسباب وآثار"، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المانيا.

على، جمال المبروك. (2016). "ليبيا والهجرة غير النظامية. مجلة شؤون ليبية"، ليبيا.

عيسى، محمود ضياء الدين، (2017)، "التنظيمات الإرهابية في الدول العربية وإجراءات مواجهتها"، مجلة آفاق عربية، مصر، العدد الاول.

فاطمة الزهراء، بوكرمة أغلال، (2012)، "أسباب الهجرة غير الشرعية للكفاءات والأدمغة الجزائرية من وجهة نظر الطلبة الجامعيين"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر، العدد التاسع.

محمد، محمود عمر، (2018)،" الهجرة الدولية الوافدة في ليبيا: دراسة ميدانية، مجلة أبحاث – كلية الآداب جامعة سرت.

المصراتي، عبدالله أحمد، (2014)، "الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي: دراسة ميدانية على المهاجرين غير شرعيين بمركز قنفودة بمدينة بنغازي"، المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب، السعودية، مجلد3،العدد 59.

(3) الرسائل العلمية

أبوحلالة، غادة مرعي، (2007)، "جرائم الأجانب في ليبيا"، جامعة قاريونس– بنغازي.

ابوزيد، محمد إمحمد، (2019)، "الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي(2011– 2017)"، كلية الآداب والعلوم عمان.

أبوضية، محمد عبدالحميد، (2016)، "تجريم الهجرة غير الشرعية والأفعال المرتبطة بها"، جامعة المنصورة، كلية الحقوق.

حمزة، قدة، (2011)، "معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة غير شرعية في الجزائر "تحليل محتوي لعينة من الصحف"، جامعة باجي مختار، كلية الآداب والعلوم الانسانية، عنابة .

الحوات، علي، (2007)، "الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي"، الجامعة المغاربية طرابلس.

رشيد، ساعد، (2012)، "واقع الهجرة غير الشرعية من منظور الأمن الإنساني"، جامعة محمد خيذر– بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية .

محمد، راضي عمارة، (2009)،"ظاهرة الهجرة غير شرعية إلي أوروبا عبر بلدان المغرب العربي: دراسة حالة ليبيا كدولة عبور"، اكاديمية الدراسات العليا طرابلس.

(4) مصادر من الانترنت

اخبار ليبيا 24، (2019)، "وقوع هجوم مسلح على قاعدة تمنهنت العسكرية"، موقع اخبار ليبيا 24، https://bit.ly/2UGfwGx، تاريخ الاسترداد 21 يوليو 2019.

أفيرز، فورين، (2018)، "صيادو المهاجرين– الاتجار بالبشر على أبواب أوروبا"، https://bit.ly/2ZvJuf6، تاريخ الاسترداد 5 أغسطس، 2019.

أميني، عبدالرحمن، (2019)، "الجزائر تحقق في علاقة مهاجرين أفارقة بشبكات تجنيد مقاتلين بليبيا وتونس، بوابة الوسط الالكترونية، https://cutt.us/tvSv6، تاريخ الاسترداد 22 أغسطس 2019.

الباز، محمد، (2018)، "الجيش الليبي يقود حملة موسعة لمواجهة الإرهابيين بدرنة"، موقع امان الاخبار، http://www.aman-dostor.org/7738، تاريخ الاسترداد25 يوليو2019.

البلد،(2019)،" الطيران الامريكي ينفذ ضربة جوية في ليبيا"، موقع صدى البلد،https://cutt.us/ygSUR،تاريخ الاسترداد 21 سبتمبر 2019.

جوهر، جمال،(2019)،"الخطف مقابل فدية– موارد العصابات والارهابين في ليبيا"،متاح على الرابطhttps://cutt.us/0z6Ex، تاريخ الاسترداد 20 أغسطس2019 .

شبكة الرائد الاعلامية، (2019)، "مصدر من مرزق: بيان الفئة المرحبة بقوات حفتر لا يمثل كافة الأهالي" ، شبكة الرائد الاعلامية، https://bit.ly/2XDw7bc، تاريخ الاسترداد 8 أغسطس، 2019.

صحيفة المرصد الليبية، (2019)، " من المبروك الغزي امر المنطقة العسكرية سبها، يؤكد بإن القوات المهاجمة هي من القوات التشادية وسريا الارهاب بنغازي "، صحيفة المرصد الليبية،https://bit.ly/2UGfwGx، تاريخ الاسترداد 12 أغسطس 2019.

صلاح، خالد، (2018)،" تشكيل محور ألماني نمساوي إيطالي لمكافحة الهجرة غير الشرعية"، موقع اليوم السابع الاخباري، https://bit.ly/2DAz04P، تاريخ الاسترداد 7 أغسطس 2019.

طاهر، ابراهيم، (2011)، "حقيقة الهجوم الوحشي الانتقامي على منطقة تراغن"، من موقع عين على فزان،https://bit.ly/2Pr2syX، تاريخ الاسترداد 21 يوليو2019.

فرانس24، (2015)، " لماذا تعتبر ليبيا بلد عبور تاريخي للمهاجرين الأفارقة نحو أوروبا"، فرانس24، https://www.france24 cutt.us/1hZ1X، تاريخ الاسترداد 15 يوليو 2019.

فرنسا24، (2019)، " تشاد: قوات الجيش تعلن أسرها لـ250 "إرهابيا" تسللوا من ليبيا"، قناة فرنسا 24،https://bit.ly/2Gr0lqS، تاريخ الاسترداد 5 يوليو 2019.

الكميشي، حلام محمد، (2017)، "الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا بين حساسية الموقف وعبثية المواجهة"، موقع ليبيا المستقبل، https://cutt.us/tjyHN، 12مايو2017.

محفوظ، يوسف، (2017)، "تفاصيل التحقيقات الأوّلية مع "الداعشي" مصور ذبح المصريين في ليبيا"، موقع المبتدأ الاخباري، https://cutt.us/5wWkR، تاريخ الاسترداد 15 أغسطس 2019.

معمر، محمد، (2009)، "أسباب ودوافع الإقبال على الهجرة السرية"، موقع جزايرس،https://cutt.us/vG77F، تاريخ الاسترداد 7 أغسطس، 2019.

هشام، هبة، (2015)، "محلل عسكري: «تنظيمات جهادية» في ليبيا متورطة في تجارة الهجرة غير الشرعية"، من جريدة بوابة الوسط،https://cutt.us/9eJyT، تاريخ الاسترداد 15 يوليو 2019 .

هيمبلمانّ، أوته، (2017)، "عباء المهاجرين النفسية والاجتماعية"، موقع القنطرة الاخباري،https://ar.qantara.de/node/12260، تاريخ الاسترداد 7 أغسطس2019.

وكالات ايوان ليبيا الاخبارية، (2017)، "2016 الأعلى ربحًا لشبكات التهريب في ليبيا"، وكالات ايوان ليبيا، https://bit.ly/2INtyQo ، تاريخ الاسترداد 25 يوليو2019.

(5) تسجيل مرئي

الابيرش، عبد الحميد (المخرج). (2017)، "قتيل و13 جريحا في اشتباكات مع مجموعات تشادية في تراغن"،https://cutt.us/y5UHI، تسجيل مرئي على يتوب، 5سبتمبر 2019.

المرصد، (2017)،" المهاجرين القادمين من تشاد والنيجر في منطقة تراغن بالجنوب الليبي" يتوب، https://www.youtube.com/watch?v=AiUgnwGUimQ.

(6)شاهد عيان

م. م. ش. (2019). شاهد عيان من مدينة سرت عند سيطرة المنظمات الارهابية "داعش" على المدينة. (عند سيطرة المنظمات الارهابية على سرت، المحاور)، بتاريخ (21 5، 2019).

مراجع غير عربية

Carnegie endowment for international peace. (2018). WARD The presence of foreign armed groups in Libya's south poses an increasing threat to local security and regional political ties. https://bit.ly/2IOvUxy.

Khachami, M. (2000). *la question de la migration clandestin un Etat des lieux.* Tables rondes.http://www.dphu.org/uploads/attachements/books/books_459_0.pdf

Mezran, K., & Varvelli, A. (2017). Foreign Actors in Libya's Crisis. Ledizioni.

Publications, o. T. (2001). New Horizons in U.S. Mexico Relation: Recommendations for Policymakers: U.S-Mexico Bilateral Relations. In L. Z. (eds.) (Ed.)., (pp. 15-40). Texas.